

## بيان صادر عن الهيئات الإسلامية في القدس، حول محاولات السلطات الإسرائيلية التدخل في صلاحيات محكمة القدس الشرعية تدين فيه انتهاك الإحتلال الإسرائيلي حرمة المسجد الأقصى\* ١٩٦٨/٨/٢٢

نشرت صحيفة "الدستور" في ٢٢ آب (أغسطس)، البيان الذي أصدرته الهيئات الإسلامية في القدس حول محاولات السلطات الإسرائيلية التدخل في صلاحيات محكمة القدس الشرعية. وجاء في البيان انه بعد انتهاك حرمة المسجد الأقصى، والاستيلاء عنوة على أحد مداخله الهامة، وفتحته في وجه عناصر تعمدت النيل من قدسية أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وبعد التدخل عنوة وبالقوة في شؤون المسجد الابراهيمي في مدينة الخليل واستعماله "كنيساً" ومكانا يرتاده الزوار بحالة بعيدة عن الحشمة والوقار التي تفرضها قدسية المكان ومكانته في قلوب المسلمين قاطبة، وبعد الاعتداء المقصود على أوقاف المسلمين في القدس وخارجه، واستملاك العقارات الوقفية والمقدسات الإسلامية، وهدم العديد من المؤسسات الوقفية والمساجد في القدس، والعديد من القرى التي هدمت عن بكرة أبيها وشرد سكانها، أقدمت "محكمة يافا الشرعية" التي أقامتها السلطات المحتلة، والتابعة في وجودها واستمرارها وأحكامها لادارة هذه السلطات، بخطوة جديدة لاشريعة تتنافى مع القواعد الشرعية والقانونية والاعراف الدولية - إذ أصدرت قرارا يخولها الصلاحية المطلقة في البت في القضايا المعروضة على المحكمة الشرعية في القدس العربية - وذلك للأسباب التالية:

أولاً - ان حكم "تلك المحكمة" غير شرعي، لانه يناقض في منطوقه وحيثياته أحكام الشرع الاسلامي الحنيف، وصادر عن جهة لا تتوفر فيها أهلية القضاء بين المسلمين، وقد أقسم قاضيها يمين الولاء والاخلاص لرئيس السلطة التي عينته خلافا للشريعة الاسلامية.

ثانياً - ان "تلك المحكمة" رغم عدم شرعية وجودها من وجهة نظر الفقه الاسلامي، لا تتمتع بولاية الفصل في شؤون المسلمين بالقدس العربية وسائر مناطق الضفة الغربية المحتلة.

ثالثاً - ان "تلك المحكمة" لا تتمتع بأهلية الفصل في اختصاصات وصلاحيات وجود محكمة القدس الشرعية أو أية محكمة شرعية اخرى.

رابعاً - ان تدخل "تلك المحكمة" في شؤون المسلمين بالقدس العربية وقضائهم الشرعي يناقض أحكام اتفاقية جنيف، ويتعارض مع قرارات الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ومجلس الامن، التي أكدت رفض دول

\* المصدر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١)، ص ٥٥٥-٥٥٦

العالم بأسره لاجراءات ضم القدس العربية الاردنية، واعتبرت ما أقدمت عليه سلطات الاحتلال من اجراءات في هذا الصدد لاغية ولا يترتب عليها أي أثر يغير، من قريب أو بعيد، الاوضاع التي كانت سائدة قبل الاحتلال.

خامسا - ان محاولة "تلك المحكمة" اعطاء صفة شرعية لاجراء الضم غير الشرعي لمدينة القدس المحتلة هي محاولة مكشوفة، تستهدف تكريس الاجراءات غير الشرعية التي تمارسها سلطات الاحتلال في الضم والتوسع والتدخل في شؤون المسلمين وأوقافهم وحقهم الشرعي في ادارتها وانتهاك حرمة قضائهم، ولذلك فانه ينظر اليه كقرار سياسي يستهدف خدمة سياسة الدولة المحتلة، ولا يمت الى الشرعية الاسلامية بصلة.

سادسا - ان ما أقدمت عليه "تلك المحكمة"، من انتهاك لحرمة الشرع الاسلامي ومخالفة صريحة للقوانين والاعراف الشرعية الدولية، لا يغير من بطلان اجراء ضم القدس العربية وكل ما نتج عن هذا الاجراء، فما بني على الباطل فهو باطل.

وبعد ان استنكرت الهيئة الاسلامية في القدس، في بيانها المذكور، الاعتداءات المتكررة والمستمرة على قضاء المسلمين وأوقافهم وأماكن عبادتهم، طالبت بوضع حد لهذه التصرفات والعمل على احترام قضاء المسلمين وصيانة أوقافهم وحرمة معابدهم.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbrt@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)